حياة وسوق
ملحق اقتصادي أسبوعي يصدر عن صحيفة الحياة الجديدة

اقتصاد السوق الحر أم اقتصاد السوق الاجتماعي؟

* نشر في ملحق جريدة الحياة الجديدة "حياة وسوق" بتاريخ 2011/10/23

سألني صديق قرأ مقالي الأخير حول العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وخصوصا الحديث حول النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي والنظام المختلط: أين يقع اقتصاد السوق الاجتماعي من هذه الأنظمة؟ وما هي إمكانية تطبيقه في فلسطين؟ واستأذنته أن أجيب على ذلك من خلال هذا المقال في "حياة وسوق"، خصوصا وأن موضوع اقتصاد السوق الاجتماعي بدأ يتردد على ألسنة الكثير من المجتهدين والباحثين، وزاد الاهتمام به بعد حركة الاحتجاجات الاجتماعية التي اندلعت مؤخرا في أماكن مختلفة من العالم.

اقتصاد السوق الاجتماعي هو نظام اقتصادي مختلط يجمع بين عناصر من النظام الرأسمالي وعناصر من النظام الاشتراكي، ولكنه أولا وأخيرا اقتصاد سوق يعتمد على الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج وعلى آلية السوق والأسعار والمنافسة، وهو بذلك يختلف عن النظام الاشتراكي الذي يعتمد على سيطرة الحكومة على عناصر الإنتاج وعلى التخطيط المركزي في إدارة وتوجيه الاقتصاد، ويختلف أيضا عن اقتصاد السوق الحر في أنه يتيح للحكومة التدخل في النشاط الاقتصادي. من الناحية العملية، لا يوجد حاليا اقتصاد السوق الحر في أي مكان من العالم، فجميع الدول تتدخل في الاقتصاد بدرجات متفاوتة، حتى أكثر الدول المغرقة في الرأسمالية مثل أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية التي تقدم معونات كبيرة للمزارعين وتنفق مبالغ ضخمة على مشاريع الرعاية الصحية والاجتماعية وتتدخل بشكل مباشر لإنقاذ شركات وبنوك متعثرة وغيرها.

ظهر مصطلح اقتصاد السوق الاجتماعي في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، وارتبط اسمه بوزير المالية الألمانية الشهير لودفيغ إيرهارد الذي أصبح بعد ذلك مستشارا لألمانيا في منتصف الستينيات من القرن الماضي. وتقوم فكرة هذا النموذج على أساس تحقيق المزايا التي يمكن أن يوفرها اقتصاد السوق الحر من حيث المرونة والكفاءة، والتغلب في نفس الوقت على الصعوبات الناجمة عن فشل آلية السوق في تحقيق العدالة الاجتماعية، وبالذات المنافسة غير الشريفة

والاحتكار وتركيز القوة الاقتصادية في أيدي مجموعة من الشركات والأشخاص وغير ذلك من الآثار الاجتماعية السلبية. ويتم ذلك من خلال تطبيق سياسات حكومية فعالة ذات أهداف اجتماعية مثل المحافظة على حقوق العاملين وتحسين ظروف العمل وحماية الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة وتحقيق عدالة أفضل في توزيع الدخل والثروة، ولكن بدون تدخل مباشر في آلية السوق. أي أن دور الحكومة في اقتصاد السوق الاجتماعي هو، بالدرجة الأساسية، تنظيم آلية السوق وحماية البيئة التنافسية، بينما يتم تحديد الأسعار من خلال قوى العرض والطلب. وعندما تحدث تشوهات تؤدي إلى الاحتكار أو البطالة يكون تدخل الدولة ضروريا لتخفيف الآثار السلبية للسوق.

نجحت ألمانيا من خلال هذا النظام في بناء اقتصاد قوي وحققت معدلات نمو مرتفعة خلال معظم سنوات القرن الماضي، وهو ما انعكس في انخفاض معدلات البطالة وزيادة الأجور وإطلاق العديد من البرامج الاجتماعية. وطبقت دول عديدة أخرى هذا النموذج بنجاح أيضا، من بينها النمسا وفرنسا وإيطاليا والدول الاسكندينافية ومعظم دول أوروبا الغربية، وخصوصا الدول التي حكمتها الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية. وزاد الاهتمام بهذا النموذج مؤخرا في ظل تزايد حركات الاحتجاج المناهضة للرأسمالية التي شهدتها كثير من دول العالم، وعلى رأسها الولايات المتحدة وأوربا الغربية، مثل حركة "احتلوا وول ستريت" التي يتهم منظموها الرأسمالية العالمية بأنها مسؤولة عن الفوضى التي يشهدها العالم حاليا، وكذلك حركات الاحتجاج الاجتماعي التي هزت إسرائيل للمطالبة بالعدالة الاجتماعية وبوضع حد لارتفاع الأسعار وبتعديل السياسات الحكومية الخاصة بالضرائب والسكن والصحة والتعليم والعمل والرفاه. بل إن إقالة فارس شرف محافظ البنك المركزي الأردني السابق تمت بدعوى أنه ليبرالي يؤيد اقتصاد السوق الحر بقوة ويعادي فكر الحكومة المتمثل في اقتصاد السوق الاجتماعي.

في فلسطين، طالب عدد من المجتهدين بتطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي، وتساءل بعض المهتمين عن إمكانية تطبيق هذا النظام في ظل الظروف التي تعيشها الأراضي الفلسطينية حاليا. وللتوضيح، فإن نجاح اقتصاد السوق الاجتماعي يتطلب تحقيق مبدأين، أولهما أن تضمن الحكومة حرية عمل السوق بشكل فعال من خلال التأكد من وجود منافسة قوية تضمن أسعارا معقولة للمستهلك وأرباحا معقولة للمنتج وضمان الحرية الفردية من خلال التشريعات التي تشجع المنافسة وتمنع الاحتكار وتحد من سوء استغلال القوة الاحتكارية للشركات، وثانيهما توفير نوع من العدالة الاجتماعية من خلال تعويضات البطالة والتأمينات الصحية ورواتب التقاعد كجزء من نظام متكامل للضمان الاجتماعي. ونظرا للصعوبة في تطبيق هذين المبدأين في آن واحد، فإن المهمة الرئيسية للحكومة هي تحقيق توازن مقبول بين هذين المبدأين.

مما لا شك فيه أن الحكومة الفلسطينية تسعى منذ سنوات لإضفاء صبغة اجتماعية على سياساتها الاقتصادية بما يتناسب مع مبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، تمت زيادة مخصصات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، وتم توسيع دائرة المستفيدين من شبكة الأمان الاجتماعي وزيادة برنامج المساعدات الطارئة الذي تديره وزارة الشؤون الاجتماعية ومخصصات الأسرى وغيرها. ولكن ، بالمقابل، ظل هناك الكثير من البرامج التي يتطلبها نظام السوق الاجتماعي؛ وهي برامج ذات تكلفة ضخمة لا تستطيع السلطة الوطنية توفيرها في ظل الاعتماد المطلق على المساعدات الخارجية وضعف الحصيلة الضريبية والعجز الكبير في الموازنة العامة وعدم وجود نظام للضمان الاجتماعي. من ناحية أخرى هناك بيئة سياسية واقتصادية غير مواتية لتطبيق هذا النظام، بما في ذلك عدم وجود بيئة وقوانين ومؤسسات تشريعية ورقابية شفافة وقوية لدعم وحماية المنافسة ومنع الاحتكار والممارسات الاحتكارية وضمان حقوق العاملين والحد من التفاوت بين الطبقات في المجتمع.

التحول التدريجي إلى اقتصاد السوق الاجتماعي جيد ويستحق المحاولة، ولكن هذا النظام له تكلفته وله متطلباته، وهو يحتاج إلى مجموعة كبيرة من الإصلاحات الشاملة، تشريعية واقتصادية وسياسية، وليس إلى شعارات ونوايا طيبة فقط.